تستهدف حوالي 8000 لاجئ سوري

حملات في مواقع التواصل الاجتماعي لدعم اللاجئين السوريين

■ تركيا /متابعات:

انتشرت مؤخراً عبر صفحات التواصل الاجتماعي دعوات للسوريين في تركيا إلى تقديم ما يفيض عن حاجتهم من ألبسة وأغطية ومواد غذائية بهدف تقديمها إلى النازحين في مخيمات اللجوء داخل الأراضي السورية.

أطلق هذه الحملة التي حملت اسم «خير ودفء»، مجموعة من الناشطين يعملون في مجال الإغاثة وفي مقدمتهم منظمة شباب سوريا الخير، حيث قالت رنا بيطار مديرة الإعلام والعلاقات العامة بالمنظمة«إن الحملة جاءت لتتشارك الهموم والوجع والأمل جميعاً، ونساعد كل العائلات السورية المتواجدة في تركيا، لتساعد وتقدم التبرعات ضمن إمكانياتها للسوريين في المخيمات، ولتقديم أكبر كمية ممكنة وبأقل كلفة».

وأضافت بيطار «عملنا على جمع الألبسة الشتوية القديمة المستعملة، والبطانيات المستعملة من العائلات السورية في تركيا، ومن ثم إعادة تأهيلها وتقديمها لأهل المخيم لتكون كسوة شتوية جديدة لأجسادهم، وقلوبهم، وأطفالهم، عملنا جماعي منظم في العديد من المحافظات التركية، حيث يوجد ناشطون يقومون بالتواصل مع العائلات السورية، وجمع الألبسة منهم، وسُتجمع كلها في مدينة الريحانية الحدودية، ومنها ستوزع إلى المخيمات».

وحول عدد اللاجئين المتوقع وصول المساعدات إليهم، قال خلدون الناصر مدير منظمة شباب سوريا الخير، لـ«العربية.نت»: «نأمل أن تصل هذه المساعدات لأكبر عدد ممكن من إخوتنا السوريين في المخيمات، وأن نستطيع جمع أكبر قدر ممكن من المساعدات والتبرعات لهم، لكن مبدئياً نعمل على وصولها لما لا يقل عن 8000 لاجئ سوري».

■ احد الاطفال اللاجئين السوريين في تركيا

وأكد الناصر «أن هذه التجربة ليست الأولى للمنظمة في مجال الدعم الإغاثي، فنحن نعمل منذ بداية الثورة، ونقوم بحملات نغطي بها أعداداً كبيرة من اللاجئين، فمثلاً في رمضان الماضي قمنا بحملة أهل الخير للاجئين السوريين المتواجدين في مخيم باب الهوى الحدودي قدمنا خلالها وجبات إفطار، تلاها حملة عيدية أهل الخير قدمنا خلالها (سلالت) غذائية لجميع العائلات الموجودة في مخيم باب الهوى، بعدها قمنا بحملة ساند الساحل قدمنا خلالها مساعدات و(سلالت) غذائية لمنطقة ريف اللاذقية خلال معركة الساحل الكبرى، بالإضافة لحملة أضاحي أهل الخير التي تم خلالها توزيع الأضاحي على نسبة كبيرة من السوريين والعائلات الفقيرة الموجودين في مدينة أنتلوز التركية».

ولفت الناصر إلى ضرورة وجود آليات واضحة من قبل مؤسسات المعارضة والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين السوريين لتقديم دعم أكبر لهم.

هذا الدعم يجب أن يكون من خلال العمل على إقامة مشاريع تنموية تشغيلية، وورش عمل كبيرة لمساعدة اللاجئين على إعالة أنفسهم وأسرهم، والعودة للسكن داخل الأراضي المحررة، ووقف الاتكال على الإغاثة والإعانات، بالإضافة للتنسيق بين المنظمات الدولية والدول المانحة مع المنظمات المنفذة جميعها دون التركيز على منظمة واحدة بذاتها، والعمل مع كل منظمة ودعمها بحسب مكان تواجدها واختصاصها، والاعتماد أكثر على جهود النشطاء والشباب العاملين في المجال الإغاثي واعتماد الكل دون استثناءات، والاهتمام أكثر بالمنظمات الصغيرة العاملة على الأرض.

بغرض استكمال الأحزاب السياسية مشاوراتها ومراجعة مواقفها

تأجيل جلسة الحوار الوطني في تونس إلى الإثنين

■ تونس / متابعات :

أعلن المتحدث باسم الرباعية الراعية للحوار الوطني بتونس، فاضل محفوظ، عن تأجيل الحوار الوطني الذي كان سيستأنف الجمعة إلى يوم الاثنين المقبل الموافق 23 ديسمبر الجاري.

وقال محفوظ إن التأجيل جاء من أجل مواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية التي كانت مشاركة وأعلنت انسحابها أو تجميد مشاركتها فيه لمراجعة مواقفها.

وهذه ثاني مرة يتم فيها تأجيل استئناف المفاوضات الذي كان مقرراً في الأصل الأربعاء الماضي.

وكان من من المقرر أن تُستأنف، مساء الجمعة، جلسات الحوار الوطني التونسي بغية التوصل إلى تشكيل حكومة محايدة وتحديد موعد استقالة حكومة النهضة وموعد إعلان الحكومة المقبلة.

وتأتي جلسة الحوار وسط انقسام بين الأحزاب السياسية المعارضة، فبينما رفض الحزب الجمهوري المشاركة في الحوار قرر نداء تونس المشاركة فيه.

وقرر نداء تونس أحد أكبر أحزاب المعارضة في اجتماع لقيادته بضاحية قمرت المشاركة في الحوار، وسط حالة انقسام في الحزب من الحوار مع حركة النهضة، كما أوضحه لزهر العكرمي الناطق باسم نداء تونس لقناة «العربية».

وأعلن الحزب الجمهوري انسحابه نهائيا من الحوار فيما اكتفت الجبهة الشعبية بتعليق مشاركتها مع مراقبته عن كثب.

وتحدد القوى الثلاثة الرئيسية في المعارضة موقفها من الحكومة المقبلة بحسب التزامها ببنود خارطة الطريق التي وقعت عليها سبتمبر الماضي مع حركة النهضة .

■ جانب من الاحتجاجات في تونس

بينهم قائدا الفرقة السابعة وشرطة بيجي

مقتل ضباط جيش وعناصر شرطة بهجمات في العراق

■ جانب من التفجيرات في بغداد

■ بغداد/متابعات:

لقي ضباط وجنود عراقيون امس مصرعهم في عمليات مسلحة وتفجيرات متفرقة بالبلاد دون أن يتم التأكد من هوية المنفذين.

وقتل 15 ضابطا بالجيش العراقي، بينهم قائد الفرقة السابعة اللواء الركن محمد الكروي، دون أن ترد تفاصيل أخرى عن عدد الجرحى، كما قتل قائد شرطة بيجي شمال بغداد وجرح عدد من مساعديه في تفجير استهدف موكبه.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر عسكرية قولها إن الكمين -الذي أودى بحياة الكروي- وقع تنفيذه بمحافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية، مضيفة أن ضباطا كبارا كانوا من بين الضحايا.

وأكد الصحفي العراقي عبدالعظيم محمد لقناة الجزيرة أن الروايات تعددت بشأن ما حدث، إذ يشير البعض إلى أن الحادث وقع إثر اقتحام القوات العراقية معسكرا يسيطر عليه تنظيم القاعدة، تم بعده تفجير جزء من المبنى مع استخدام أحزمة ناسفة لإفشال الهجوم.

في حين شرح آخرون أن مقتل الكروي وكبار الضباط تم بكمين وقع أثناء تعقب مجاميع مسلحة بمنطقة أدهم في وادي حوران بالقرب من ناحية حديثة غرب العراق.

وحدثت هذا التطورات بعد يوم واحد من تفجيرات وإطلاق رصاص شهدته مدينة كركوك تسبب في مقتل 14 شخصا.

وقالت الشرطة ومسعفون إن قنبلتين انفجرتا في ساحة لبيع الماشية ببلدة طوز خورماتو على بعد 170 كلم شمالي بغداد، ما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص، وإصابة 24 بجراح.

وذكرت أن مسلحين ببلدة الحويجة شمالي البلاد اقتحموا منزلين متجاورين، وقتلوا خمسة أفراد داخلهما، ثم فجروا المبنيين قبل أن يلوذوا بالفرار.

ووقعت هذه الهجمات بعد مقتل 43 شخصا أول أمس في ثلاث هجمات انتحارية استهدفت زوارا شيعة وهم في طريقهم إلى كربلاء (110 كلم جنوب بغداد) لإحياء ذكرى الإمام الحسين.

ويشهد العراق -منذ أبريل/نيسان الماضي- سلسلة أعمال عنف قتل فيها أكثر من 6600 شخص، بينهم أكثر من 460 شخصا قتلوا منذ بداية شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري.

واشنطن تلوح بحق الفيتو لمنع عقوبات جديدة على إيران

■ واشنطن / متابعات:

أعلن جاي كارني، المتحدث باسم الرئيس الأميركي ، أن باراك أوباما سيستخدم حق النقض «الفيتو» إذا صوت الكونغرس الأميركي على عقوبات جديدة ضد إيران.

وقال المتحدث «إذا تم تبني (العقوبات) فإن الرئيس سيستخدم الفيتو»، مشيرا إلى أن مشروع قانون لفرض عقوبات جديدة على إيران من شأنه أن يعطل الدبلوماسية الرامية لمنع طهران من صنع سلاح نووي.

ولفت إلى أن العقوبات يمكن فرضها سريعا إذا فشلت جهود التوصل إلى اتفاق.

وأضاف: «لا نعتقد أن الوقت الحالي مناسب لأن يفرض الكونغرس أي عقوبات إضافية جديدة، من المهم جدا الامتناع عن أي عمل قد يعطل فرصة الحل الدبلوماسي.

وعلى النحو ذاته، أعرب أعضاء بمجلس الشيوخ الأميركي جميعهم زعماء لجان بالمجلس عن معارضتهم لمشروع قانون جديد قدمه ديمقراطيون وجمهوريون لفرض عقوبات جديدة على إيران إذا لم تلتزم باتفاق مؤقت يهدف لكبح برنامجها النووي.

وقال أعضاء مجلس الشيوخ ومن بينهم زعماء اللجنة المصرفية ولجنة المخابرات ولجنة القوات المسلحة ولجنة المخصصات واللجنة القضائية ولجنة الطاقة إن فرض عقوبات جديدة الآن «سوف يصب في مصلحة من يتوقون إلى فشل المفاوضات في إيران».

وأرسلوا خطابا إلى السيناتور الديمقراطي هاري ريد زعيم الأغلبية بالمجلس يطالبون بالتشاور معهم قبل بحث أي إجراء بشأن عقوبات إيران في المجلس.

باراك اوباما

وعد أوباما «الأمني» في الصحف الأميركية

تناولت صحف أميركية قضية وكالة الأمن القومي الأميركية في ظل إطلاق الرئيس الأميركي باراك أوباما وعودا بمراجعة برامج عملها ومحاولة إصلاحها، خاصة بعد إشارته إلى أن الكشف عن نطاق عمل الوكالة ألحق الضرر بأمن البلاد.

فقد أوردت صحيفة واشنطن بوست أن أوباما وعد البارحة بمراجعة عمل الوكالة ووقف جمعها وتخزينها البيانات المتعلقة بسجلات ملايين المشتركين في الهاتف، داعيا شركات الاتصالات إلى الاحتفاظ بتلك البيانات.

وأشارت الصحيفة إلى أن تصريحات أوباما بشأن عمل الوكالة تغيرت بشكل ملحوظ، خاصة منذ الكشف قبل أشهر عن تفاصيل لبرامج مراقبة وتجسس تقوم بها الوكالة.

وأضافت أن أوباما يعتقد أن إدارته ضربت التوازن الصحيح بين جمع المعلومات الاستخبارية وحماية الخصوصية للأميركيين، وأنه دعا إلى ضرورة كبح جماح برامجها، وذلك من أجل استعادة ثقة الجمهور.

ضرر في المعلومات

من جانبها، أشارت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في افتتاحيتها إلى أن أوباما دافع عن عمل وكالة الأمن القومي، ولكنه اعترف بضرورة العمل على استعادة ثقة الأميركيين بما تقوم به الوكالة.

وأضافت أن أوباما صرح البارحة بأن الكشف عن برامج وطبيعة عمل الوكالة من شأنه أن يلحق الضرر بالأمن القومي الأميركي، وبالقدرة على جمع المعلومات الاستخبارية.

يشار إلى أن برامج التجسس التي تنفذها وكالة الأمن القومي الأميركي أثارت جدلا واسعا في الولايات المتحدة والخارج، وأنها أصبحت الشغل الشاغل للناس في أرجاء كثيرة من العالم، خاصة بعد هروب المتعاقد الأميركي السابق معها إدوارد سنودن إلى خارج الولايات المتحدة وبحوزته كم كبير من الوثائق التي تكشف تفاصيل عملياتها التجسسية، وسربها إلى الصحافة.

وكانت وسائل إعلام نشرت سلسلة من تسريبات سنودن في وقت سابق من العام الجاري، مما أدى إلى إثارة القلق بشأن نطاق عمليات الوكالة وقدرتها على التطفل على الشؤون الخاصة للأفراد وعلى اتصالات زعماء أجانب، بينهم حلفاء مقربون من الولايات المتحدة.

وقد واجه الكشف عن إجراءات تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية موجة استياء شعبي كبيرة في العالم وفي الولايات المتحدة نفسها، حيث خرجت مظاهرات احتجاجية عديدة تطالب الوكالة بوقف تدخلها في خصوصيات المواطنين.

وحاول الرئيس الأميركي طمأنة الأميركيين بالكشف عن طلبه من وكالة الأمن الوطني اتخاذ إجراءات من شأنها طمأنة الأميركيين بأن الوكالة لا تنتهك خصوصياتهم، ودافع في الوقت ذاته عن إجراءات الوكالة وأهميتها في حماية البلاد.

انتهاك حرية

من جانبها، دعت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في افتتاحيتها أوباما إلى ثني الوكالة عن مواصلة انتهاك حرية الأميركيين والأجانب من خلال ما تتبعه من برامج تجسس على خصوصياتهم، خاصة بعد أن قضت محكمة أميركية بأن جمع الوكالة بيانات ضخمة من سجلات الهاتف ربما يعتبر شأنا غير دستوري.

وفي السياق، قالت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها إن أي إجراءات قد يعلن عنها أوباما الشهر القادم بشأن إصلاح عمل الوكالة قد تكون غير كافية، وأضافت أن كل ما يسمح للوكالة بجمع أو تخزين البيانات المتعلقة بكل مكالمة أو بريد إلكتروني يعتبر انتهاكا واضحا للدستور وروح القانون.

هل تتحول سوريا إلى وزيرستان جديدة؟

ركزت أبرز الصحف الأميركية على الشأن السوري في ظل تراجع نفوذ الجيش السوري الحر أمام جماعات إسلامية تنتمي لتنظيم القاعدة، وما يجب فعله من طرف المعارضة والولايات المتحدة، وقدمت إحدى الصحف ما تقول إنها دروس مستقاة من الحالة العراقية. وكان للشأن التونسي نصيب في مساحات الصحف الأميركية.

فتحت عنوان «هل يستطيع الجيش السوري الحر أن يحسن من أدائه؟»، يستخلص الكاتب ديفد إغناشيوس في صحيفة واشنطن بوست أن أمام رئيس الجيش الحر سليم إدريس خيارين، إما أن يعيد النظر في إستراتيجيته بعد نمو نفوذ الجماعات المنتمية لتنظيم القاعدة في سوريا، أو أن يتخلى عن القتال.

وينقل الكاتب عن مسؤول في الجيش الحر قوله إن «السبيل الوحيد لمنع سوريا من التحول إلى وزيرستان جديدة هو أن تدخل الولايات المتحدة في اللعبة وتعمل على رص صفوف الثوار».

ويشير الكاتب إلى خطة أطلعه عليها المسؤول في الجيش الحر تتحدث عن انتقادات لأداء الجيش الحر وإخفاقاته، وعن النقص في الذخيرة وسوء التنقل وضعف الأمن الحدودي، وعدم التنسيق في التمويل، فضلا عن توصيات لتحسين أدائه.

ومن توصيات الخطة تشكيل «هيئة لوجستية» تشمل الفصائل الإسلامية «المعتدلة» وتستثني الجماعات المنتمية للقاعدة، وكذلك تشكيل مركز قيادة مشترك للتوزيع في شمالي البلاد يوفر الاحتياجات وينسق إيصال الإمدادات والمعدات إلى الميدان.

الجيش السوداني يحرر 17 منطقة من قبضة المتمردين

■ الخرطوم / متابعات :

قال الجيش السوداني إنه حرر 17 منطقة بولاية جنوب كردفان التي تشهد معارك ضارية هذه الأيام بين القوات الحكومية والمتمردين، مقراً في الوقت نفسه بسقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوفه دون الإشارة إلى عدد هؤلاء الضحايا.

وقال المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية، العقيد الصوارمي خالد سعد، في بيان له، إن الجيش تمكن من تحرير مناطق أبو دموع، كجورية، مناطق الواليات، شنقل، الكاركو، كيقا الخيل، كالنج، الحجير، هبايل، أم بركة، حجير سنينة الروكب، الضعينات، أمبير، حجير يس، والفرشة بولاية جنوب كردفان.

وقال العقيد الصوارمي إن القوات المسلحة تمكنت من تحرير منطقة أبو الحسن الحصينة، التي تمثل قيادة تعبوية وإدارية، ورئاسة العمليات بالنسبة لمتمردي الجبهة الثورية.

وأكد استيلاء القوات المسلحة على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي الذي يجري حصره، وأن الجيش السوداني احتسب عدداً من الشهداء والجرحى، ويواصل حالياً مطاردة المتمردين الذين قال إن بعضهم لاذ بالفرار.

وقال الصوارمي إن "المواطنين في كل هذه المناطق استقبلوا القوات المسلحة بالبشر والترحاب لتحريرهم من قبضة المتمردين، وما كانوا يسومونهم من نهب لممتلكاتهم وأموالهم".

وكان متمردو الجبهة الثورية قد قصفوا خلال يومين متتالين من الأسبوع الماضي "كادوقلي" عاصمة ولاية جنوب كردفان، ما أدى إلى مقتل امرأة وعدد من الجرحى، وقال المتمردون إنهم استهدفوا مواقع عسكرية بالمدينة وهددوا بالاستمرار في قصفها، ما دفع مجلس وزراء حكومة الولاية ولجنة أمن الولاية، لتشكيل غرفة طوارئ لمواجهة تداعيات القصف الصاروخي من جانب المتمردين.

وأعلنت الحكومة السودانية في وقت سابق أن الجيش بدأ عمليات عسكرية للقضاء بصورة نهائية على المتمردين خلال الصيف القادم.

■ المتحدث الرسمي للجيش السوادني العقيد الصوارمي

مصطفى فحص

موسكو وحدود الضغط على الأسد

لم يكن كلام الرئيس السوري بشار الأسد مفاجئا، حول رغبته في الترشح لولاية رئاسية جديدة، فهو يكرر ذلك منذ اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، ولكن ما لم يكن متوقعا، هو رد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بغدانوف على ما قاله الأسد، كذلك رد الخارجية السورية على بغدانوف، الذي يطرح الكثير من التساؤلات.

تعرضت موسكو لأكثر من صفعة من الأسد؛ الأولى، كانت عندما أعطت ضمانات للمعارض العلوي اليساري، عبد العزيز الخير بالعودة إلى سوريا، لكن الأسد أمر باعتقاله بعد وصوله إلى مطار دمشق الدولي، ولم يزل مصيره مجهولا حتى الآن. الثانية، قد لا يستبعد خبراء روس في مجلس الأمن القومي، أن تكون الحلقة الضيقة حول الأسد، هي من قامت بتدبير انفجار خلية الأزمة، التي قضت على رموز القوات المسلحة السورية، المرتبطين تاريخيا بموسكو، ولهم علاقات عربية ودولية، تمكنهم من لعب دور في مرحلة ما بعد الأسد، أو أن يكون لهم دور فاعل في المرحلة الانتقالية، وقد يكونون قد شكلوا الخطر الأكبر على سلطة العائلة، لو قاموا بتنفيذ (انقلاب قصر) يقضي على الأسد وينهي الأزمة.

والثالثة، عندما فشلت موسكو في انتزاع أي ضمانات ولو شكلية من الأسد، حول بعض مقررات «جنيف 1». إضافة إلى أنها تعرضت لصفعة كبرى، بعد أن تحول الوجود المحدود لحزب الله في سوريا، إلى تدخل عسكري مباشر، وهو وإن ضمن بقاء مؤقتا للأسد، إلا أنه أدى إلى إعادة رسم الأحجام والمصالح والنفوذ، بين موسكو وطهران، وهما وإن توافقا بالرأي، إلا أن عامل الثقة غير موجود بينهما، لقناعة الطرفين بأن لكل منهما مصالح تختلف عن الآخر، وبأنهما يتسابقان من أجل صفقة مع واشنطن، حول الأسد ومستقبل سوريا.

هذه الصفقة تختلف قواعدها بين موسكو، التي ترغب في الإبقاء على المؤسسة العسكرية السورية، بعد تطهيرها من الذين تلطخت أيديهم بالدماء، وإعادة بنائها من أجل محاربة الإرهاب و«القاعدة»، وإعطاء ضمانات لحلفائها العلويين في السلطة، والمرحلة الانتقالية وحماية المسيحيين، وبين إيران التي تريد الحفاظ على المنظومة الأمنية، التي أمنت لها نفوذا واسعا في سوريا ولبنان، وهي الركيزة التي يقوم عليها نظام الأسد، والتي سوف تتعرض لأكبر عملية تطهير في المرحلة المقبلة في سوريا.

تتعامل موسكو مع الأسد كآخر أوراق الحرب الباردة، التي لا ترغب في خسارتها مجانا، بعدما تعرضت لخديعة دولية في ليبيا، وخسرت نظام القذافي، وقد عبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في حوار أجراه مع شخصيات إعلامية قريبة من الكرملين، نقلت له قلق بعض النخب الروسية، حيال الثمن الذي قد تدفعه موسكو جراء تأييدها للأسد، إلا أن بوتين اعتبر في رده على هذه التساؤلات، أن هذا الفتى قد جلب إلى موسكو أكثر من 15 زعيما عالميا، وأجل البحث مع الكرملين حول مستقبل سوريا.

وفي تصريحات لم تأخذ الاهتمام الكافي، مرر رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف، رسائل سياسية حول مستقبل الأسد، عندما قال منذ قرابة شهرين، بأن الأسد يحتاج إلى ضمانات شخصية من أجل مغادرة السلطة، لخصها موفدون روس جالوا على عواصم المنطقة، بأنها تتصل بالمحكمة الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وعدم مثول الأسد أمام محكمة الجنايات الدولية، بتهمة الإبادات الجماعية، واستخدام الكيماوي ضد مواطنيه، إضافة إلى ضمانات الخروج الآمن لأفراد عائلته وأقرب مساعديه.

لا يكفي كلام بغدانوف الأخير حول مستقبل الأسد، من أجل الرهان على موقف روسي جديد من الأزمة السورية، لأن صناع القرار في موسكو يعون جيدا، أن الأسد لن يفسح المجال لمرحلة انتقالية تفضي بالنهاية إلى رحيله عن السلطة بهذه السهولة، فهو لن يستجيب أصلا لأي طلب روسي بالرحيل، وسيرمي بطلبهم عرض الحائط، عندها سوف تفقد موسكو مصداقيتها أمام المجتمع الدولي، الذي يتعامل معها على أنها صاحب القرار الحاسم، في مستقبل الأسد ونظامه، إلا أن موسكو تعرف جيدا، أن الأسد يتكئ برفضه طلبها، في حال حصوله، على موقف إيراني متشدد، يستند إلى تحكمه الفعلي بجبهات القتال، ويتحرك وفقا لوقائع ميدانية يفرضها بقوة إيران النارية، مما يخول طهران فرض شروطها السياسية، ولا يسمح للروس بالتفرد في القرار السوري.